العرب
الإثنين 2021/05/17
السنة 43 العدد 12061

أمازون ترفع طاقة التوظيف لمواجهة تزايد الطلب

الاعتماد على خدمات الإنترنت في ظل الحجر المنزلي

دفع زخم الطلب على خدمات التجارة الإلكترونية شركة أمازون إلى رفع طاقة التوظيف لمواكبة طلبيات التوصيل مع تواصل الالتزام بالحجر المنزلي في ظل استمرار جائحة كورونا.

لندن – تعتزم أمازون رفع طاقة التوظيف لمواكبة ارتفاع الطلب، حيث تخطط لتوظيف نحو 10 آلاف موظف إضافي في بريطانيا، حتى نهاية العام.

وأعلنت شركة أمازون الأميركية للتجارة الإلكترونية أنها تعتزم تعيين 10 آلاف موظف إضافي في وظائف دائمة في بريطانيا، ليصل إجمالي عدد موظفي الشركة في البلاد إلى 55 ألفا بحلول نهاية العام الجاري.

> 10 آلاف فرصة عمل دائمة تعتزم أمازون زيادتها في بريطانيا حتى نهاية العام

وذكرت الشركة في بيان أوردته وكالة بلومبرغ للأنباء أن "الوظائف الجديدة سوف تتوزع على مقرات الشركة في لندن ومانشستر وإدنبرة وكامبريدج، فضلا عن وظائف أخرى في فرع 'أمازون ويب سرفيس' لخدمات الإنترنت وقطاع العمليات بالشركة".

ورحب وزير الأعمال البريطاني كوازي كوارتينج بإعلان أمازون الذي وصفه بأنه "تصويت هائل بالثقة في الاقتصاد البريطاني".

وجاء إعلان أمازون بعد يوم من تصريح أكبر شركة في العالم للتجارة الإلكترونية أنها سوف توظف 75 ألف موظف في قطاع العمليات اللوجستية بأميركا الشمالية، في إشارة إلى أنها تتوقع زيادة الطلب على خدماتها خلال فترة جائحة كورونا. وكانت أمازون، ومقرها مدينة سياتل الأميركية، قد وظفت قرابة 500 ألف شخص العام الماضي، ليصل إجمالي عدد موظفيها إلى 1.3 مليون شخص بحلول نهاية مارس الماضي.

وتشير خطط عملاق التكنولوجيا والبيع بالتجزئة إلى مدى ارتفاع الطلب عبر الإنترنت مع اضطرار الناس لملازمة منازلهم نتيجة فايروس كورونا المستجدّ.

وفي مطلع العام الماضي كان عدد العاملين في الشركة نحو 800 ألف موظف بدوامات كاملة وجزئية، علاوة على متعاقدين يعملون في بعض خدمات التوصيل.

وخلال ذروة أزمة كورونا العام الماضي، وجد الكثير من المتسوقين الذين حاولوا شراء البقالة من أمازون صعوبة في تسجيل طلباتهم بسبب عدم وجود إمكانية لتوفير خدمات التوصيل. وقالت أمازون حينها إنها تعمل على زيادة طاقتها كل أسبوع.

وكان محللون قد شككوا في مغامرة أمازون عام 2017 بدخول قطاع البقالة من خلال الاستحواذ على سلسلة هول فودز مقابل 13.7 مليار دولار، لكن ذلك الرهان أثبت نجاحه.

وقالت أمازون إن طاقة تلقي طلبات شراء البقالة عبر الإنترنت لديها زادت بأكثر من 60 في المئة خلال تفشي الوباء.

وأضافت أنها توظف المزيد من العاملين لزيادة طاقتها، وأنها تخطط لإطلاق خاصية جديدة تساعد الزبائن على الحصول على مكان افتراضي "في الصف" لتوزيع فرص تسليم الطلبات على أساس خدمة من يطلب أولا.

وقالت ستيفاني لاندري نائب الرئيس لشؤون البقالة في أمازون "لا نزال نتوقع أن يستمر الجمع بين السعة المحدودة بسبب التباعد الاجتماعي وطلب الزبائن في جعل العثور على فرص توصيل الطلبات تحديا لهم".

وتقول وكالة بلومبرغ للأنباء إن ازدهار التسوق الإلكتروني وبخاصة السلع الحيوية مثل ورق الحمام ومواد البقالة، جعل خدمات أمازون المكلفة بمثابة طوق النجاة للكثير من المستهلكين الذين لا يريدون المخاطرة بالخروج من منازلهم.

وفي حين أن بعض شركات التكنولوجيا المنافسة لأمازون تراجعت عن توقعاتها السابقة وحذرت من الغموض الذي يحيط بالطلب على منتجاتها بسبب الجائحة، يقول محللون إن أمازون في وضع يتيح لها تحقيق مكاسب كبيرة.

لكن بموازاة الزيادة غير المسبوقة على الطلب، واجهت أمازون أيضا انتقادات من عمالها في المخازن والمتاجر بسبب مخاطر الإصابة بفايروس كورونا المستجد.

وشهدت شركات أخرى في قطاع مبيعات وتوصيل الطعام زيادات في التوظيف، بسبب الطلب غير المسبوق نتيجة إجراءات الوقاية من تفشي الوباء.

وأعلنت شركة وولمارت نيتها توظيف 150 ألف عامل جديد، فيما قالت شركة إنستاكارت لخدمات التوصيل إنها تنوي توظيف 300 ألف عامل متعاقد.

وفي خطوة أخرى لمواكبة تزايد الطلب كانت أمازون قد أعلنت في وقت سابق عن شراء طائرات تجارية مستعملة من نوع بوينغ 767 – 300 من شركات دلتا وويستجيت، وهي الأولى لشركة التجارة الإلكترونية العملاقة.

وتأتي هذه التحركات في إطار عمل الشركة على بناء قدرتها على الشحن الجوي بشكل مطرد على مر السنين من خلال اتفاقيات التأجير، لكن هذه هي المرة الأولى التي تمتلك فيها أمازون طائراتها الخاصة.

متاجر تضطر للإغلاق

شح السيولة والتكاليف يواجهان المشاريع الصغيرة في الأردن

برامج التحفيز الحكومية لا تلائم حاجيات الشركات

تواجه المشاريع الصغرى في الأردن شح السيولة وارتفاع التكاليف ما دفع التجار وأصحاب الشركات إلى المطالبة بتقديم الدعم المالي الطارئ، حيث أفقدت كورونا القطاعات الاقتصادية السيولة في ظل عدم ملاءمة برامج القروض والتحفيز الحكومية لحاجيات هذه المؤسسات.

عمان – يقف شح السيولة المالية وتكاليف التشغيل وضعف البرامج التحفيزية المساندة، عائقا أمام استمرارية واستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وسط تداعيات جائحة فايروس كورونا.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) لعدد من أصحاب مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر حصلوا على تمويلات من خلال صندوق التنمية والتشغيل ومصادر تمويل خاصة قولهم إن "الجائحة خفضت نسب مبيعاتهم، وسط عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية وتكاليف التشغيل ما دفع البعض منهم إلى إغلاقها أو تخفيض أعداد العاملين لديهم".

وطالبوا بتقديم الدعم المالي الطارئ، وضرورة التواصل مع أصحاب القرار في ما يخص المالكين والمستأجرين لإيجاد الحلول المناسبة، وإعادة فتح القطاعات المغلقة وتقديم التوجيه والنصح لأصحاب المشاريع للاستفادة من تجربة جائحة كورونا في تسويق وتطوير منتجاتهم إلكترونيا، وتسريع وتيرة التلاقيح.

وكان مجلس إدارة صندوق التنمية والتشغيل قرر وبناء على توجيهات رئيس الوزراء، تأجيل الأقساط المترتّبة على المقترضين من الصندوق لمدة ستة أشهر، دون أن تترتب عليهم أي فائدة أو مرابحة على الأقساط المؤجلة، إلا إذا رغب المقترض عدم التأجيل.

ويبلغ عدد المستفيدين من القرار الذي ينتهي في نهاية شهر سبتمبر المقبل، 26 ألف مشترك، ما سيسهم في التخفيف من الأعباء المترتبة على المواطنين في هذه الظروف الاستثنائية التي تشهدها المملكة نتيجة استمرار جائحة كورونا.

وأكد صاحب شركة تنظيم حفلات محمد العلوية، وهو أحد المتضررين من أزمة فايروس كورونا، أن كلمة "ضرر" غير كافية للتعبير عما لحق قطاع تنظيم الحفلات وصالات الأفراح من خسائر.

وأشار إلى أن الجائحة دفعته إلى الاستغناء عن بعض الموظفين لعدم قدرته على دفع أجورهم. ومن المشكلات التي واجهت العلوية خلال الجائحة، قيمة الإيجار للمحل، مبينا عدم تعاون المالكين في تأجيل أو تقسيط الدفعات للتخفيف من وطأة الجائحة على المستأجرين، وسط غياب التعويضات والتسهيلات اللازمة من قبل الجهات الرسمية لدعم القطاع في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وبهدف تجاوز تبعات الجائحة وإعادته للحياة مجددا، أضاف أن الحظر الجزئي والشامل المستمر للقطاع أفقده السيولة المالية اللازمة للاستدامة واستمرارية عمله رغم ثبات المصاريف، إضافة إلى مشكلة الشيكات، مبينا أن برامج الحكومة التحفيزية، والقروض الميسرة التي وفرها البنك المركزي، لم تنطبق شروطها على شركته.

وطالب العلوية بضرورة تسريع وتيرة تطعيم الموظفين للعودة إلى العمل، وإلغاء الحظر الجزئي والشامل لتعويض الخسائر التي لحقت بالقطاع، ووجود خطة طارئة لمساندة القطاعات المتضررة لتتمكن من العودة للحياة الطبيعية.

وقالت صاحبة مشغل لوحات فسيفسائية أمل الزبن، إن مشروعها الممول من قبل صندوق التنمية والتشغيل يعتمد في أساسه على السياحة، مشيرة إلى أن جائحة كورونا أثرت على مشروعها سلبا مما دفعها إلى التفكير بإغلاقه لعدم استطاعتها الاستمرار في العمل نتيجة الانخفاض الملموس في نسب المبيعات وتوقف نشاط الحركة السياحية.

وأضافت أنها عانت من ضائقة مالية نتيجة لتراكم الإيجارات على المشغل، وصعوبة توفير المواد الخام وارتفاع تكاليفها خلال الجائحة، إضافة إلى صعوبة ترويج وتسويق منتجاتها إلكترونيا نتيجة لعدم معرفتها باستخدام التسويق الإلكتروني.

وطالبت الزبن الجهات المعنية بتقديم الدعم المادي والتسهيلات مباشرة لقطاع السياحة ليتمكن من العودة إلى نشاطه، وتشجيع وتنشيط السياحة الداخلية والخارجية، وعقد دورات متخصصة بالتسويق الإلكتروني وكيفية التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي للمساعدة في تعويض الخسائر والأضرار في الصيف المقبل.

وتحدثت زين أبوالغنم، وهي صاحبة روضة أطفال جرى تمويلها من صندوق التنمية والتشغيل، عن معاناتها من جائحة كورونا، مشيرة إلى أن الإغلاقات الجزئية والشاملة دفعت أهالي الأطفال إلى تأجيل الأقساط المترتبة عليهم؛ ما تسبب لها بمشكلات مالية وعجزت عن تسديد إيجار المنشأة، ودفع أجور العاملين.

> كورونا خفض نسب المبيعات وقوّض القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية وتكاليف التشغيل

وأضافت أن الجائحة أثرت على إقبال الأهالي بتسجيل أطفالهم في رياض الأطفال، نتيجة للإغلاقات المتكررة مما تسبب بتقليص الأعداد.

وأشارت أبوالغنم إلى أنها واجهت صعوبات في الحصول على القروض الميسرة التي وفرها البنك المركزي، وذلك لعدم مطابقة الشروط رغم المحاولات المتكررة للاستفادة من قرض دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعويض الخسائر.

ودعت أبوالغنم الجهات المعنية للوقوف إلى جانب القطاعات المتضررة، من خلال إعفائها من رسوم التراخيص سواء للمنشأة أو حافلات نقل الطلبة، وتوسيع وتسهيل شروط الاستفادة من برنامج "استدامة" لإتاحة الفرصة أمام القطاعات المتضررة لشمولها.

كما دعت إلى توفير قروض ميسرة للمتضررين بشروط ومعايير تحقق الهدف منها، وتسريع وتيرة التطعيم، إضافة إلى محاربة الإشاعات في ما يخص عودة الطلبة إلى مدارسهم، مبينة أنها أثرت على قرارات الأهالي في تسجيل الطلبة برياض الأطفال.

> 26 ألف شركة ستستفيد من تأجيل الأقساط المترتّبة على المقترضين لمدة ستة أشهر

وطالبت أبوالغنم وزارة التربية والتعليم بإيجاد الحلول المناسبة لمساعدتهم بتحصيل الذمم المالية المترتبة على أهالي الطلبة، مشيرة إلى أنها لم تعد قادرة على الاستمرار بفتح الروضة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وأجبرت جائحة فايروس كورونا الشاب أحمد شديد على إغلاق مطعمين شعبيين يملكهما لعدم توفر السيولة المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المترتبة عليه، إضافة إلى إنهاء خدمات بعض العاملين لعدم القدرة على دفع أجورهم.

وقال شديد إنه نتيجة للجائحة ارتفعت نسبة الديون المالية عليه، مشيرا إلى تأثر المشاريع الصغيرة بشكل كبير، جراء المنافسة السوقية وعدم قدرتها المادية على الصمود أمام المشاريع الكبيرة.

وطالب بإعادة فتح جميع القطاعات لتتمكن من تعويض الخسائر التي لحقت بها.

وقالت جميلة الخوالدة، التي تعمل على إنتاج وتصنيع المخللات المنزلية، إن الجائحة خفضت نسب مبيعاتها وفي بعض الأوقات أوقفتها بشكل كامل نتيجة للإغلاقات، وعدم القدرة على عرض المنتجات في الأسواق التجارية، إضافة إلى صعوبة توفير المواد الأساسية وارتفاع أسعارها.

وأضافت أنها واجهت مشكلات في تسويق منتجاتها من خلال الشبكة العنكبوتية، لعدم معرفتها بطرق التسويق والترويج الإلكتروني، مطالبة بتوفير الدورات المتخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة في ذلك الشأن لمساعدتهم على تطوير مشاريعهم في المستقبل.

ودعت الخوالدة الجهات المختصة إلى توفير المواد الأساسية بأسعار مناسبة وعمل منصات ومعارض لتسويق وترويج منتجات المشاريع الصغيرة في جميع المحافظات لتعويض الخسائر، إضافة إلى تقديم الدعم المالي لهذه المشاريع لتمكنها من الاستمرار بعملها.

ضغوط سعودية من أجل إعادة هيكلة واسعة لديون السودان

الرياض – قال مسؤول سعودي سيشارك مباشرة في محادثات إعادة هيكلة ديون السودان إن المملكة ستضغط من أجل اتفاق واسع لخفض ديون الخرطوم التي تتجاوز 50 مليار دولار.

وتكابد حكومة انتقالية في السودان، برئاسة عبدالله حمدوك، أزمة اقتصادية خانقة وتطبق إصلاحات صعبة مع سعيها لتخفيف عبء الدين المستحق لدول أجنبية ومؤسسات مالية عالمية ومقرضين تجاريين.

وقال المسؤول السعودي لرويترز قبل مؤتمر باريس الاثنين للدعوة للاستثمار في السودان وتخفيف عبء الدين، مشترطا عدم الكشف عن هويته، "فيما يخص إعادة الهيكلة، سنضغط أكثر كي يعيد الجميع هيكلة الديون وإتاحة مجال أكبر للسودان لالتقاط الأنفاس ودعم الإصلاحات".

وتابع "التأجيل وحده لن يساعد... سأبحث عن أصدقاء مثل السعودية وآخرين لإتاحة خفض الدين، سندعم أي جهود من جانب المجتمع الدولي لتحقيق ذلك".

وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي أن السعودية أكبر دولة دائنة للسودان بحوالي 4.6 مليار دولار.

ومن حق السودان الحصول على إغاثة من الدين بموجب مبادرة صندوق النقد والبنك الدولي المخصصة للدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وبعد تسوية متأخرات ديون مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، تبقى عقبة وحيدة هي بلوغ "نقطة القرار" في ما يتعلق بأهليته للاستفادة من المبادرة. ومن المتوقع أن يصل السودان لها في نهاية يونيو.

> 4.6 مليار دولار قيمة الديون السودانية من السعودية التي تعد أكبر دائن للخرطوم

وكان صندوق النقد وافق الأسبوع الماضي على خطة تمويل ستساعد في تعبئة الموارد اللازمة لكي يغطي الصندوق حصته في تخفيف عبء ديون السودان.

ولقي السودان دعما لحملة خفض الدين من دائنين مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وقال المسؤول السعودي إن بلاده ستستخدم حقوق السحب الخاصة بها لدى صندوق النقد، فضلا عن تقديم منحة نقدية كبيرة.

وقال "أنا متفائل بسد الفجوة بحلول الاثنين والسير قدما نحو خطة إعادة هيكلة".

وعاش السودان عقودا من العقوبات الاقتصادية والعزلة في ظل حكم الرئيس السابق عمر البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل 2019 بعد احتجاجات شعبية لعدة أشهر.

وفي مارس، تعهدت السعودية باستثمار ثلاثة مليارات دولار في صندوق مشترك للاستثمار في السودان.

وقال المسؤول "نحن جادون للغاية بشأن الثلاثة مليارات دولار. نبحث الآن التفاصيل".

وتابع "نود أيضا أن نتأكد من كونها محفزا لاستثمارات أخرى... ليس فقط من الدول، بل ومن القطاع الخاص".

ويأمل السودان أن يتم إعفاؤه من ديونه الخارجية قبيل انعقاد مؤتمر باريس المرتقب. أما دائنو السودان الرئيسيون فهم نادي باريس بنسبة 37 في المئة من الدين الكلي، في حين أن 51 في المئة من الديون تعود إلى مؤسسات متعددة الجنسيات و14 في المئة نسبة ديون القطاع الخاص، وذلك بناء على تقرير رسمي صادر عن وزارة المالية السودانية مطلع العام 2020.

وكان السودان قد أنجز العديد من الإصلاحات الاقتصادية من ضمنها التعويم الجزئي للجنيه وتوحيد سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. كما قدّمت واشنطن مارس الماضي مساعدات مالية بلغت 1.15 مليار دولار لدعمه في تسديد ديونه للبنك الدولي التي قدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معا بما يقارب 49.8 مليار دولار في نهاية 2019، بينما اعتبرت المؤسسات أن السودان أصبح مؤهلا للحصول على المساعدات بموجب مبادرة البلدان المثقلة بالديون.

طوابير في انتظار حصولها على الأموال